التنوين دراسة تأصيليّة في الوظيفة والتّركيب

Al-Tanween is a fundamental study on the job and structure

أ. م. د. حمديّة موحان حمود(*)

Asst .Prof .Dr .Hamdia Mohan Homud

dr.hamdiyah@cois.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

يعد (التّنوين) من الظواهر التي أغنت الدّرسين الصّوتيّ والنّحويّ اللذين استجابا لمطالب موضوعية، من أهمها: خدمة دستور المسلمين: القرآن العظيم، إذ كان العلماء توّاقين لسبر أغوار هذه اللّغة التي أُنْزِل بها القرآن العظيم والتي نُظِم بها الشّعر العربيّ، فراحوا يدرسونها دراسة واسعة ومتشعَّبة أفرزت دروساً حافلة متعدّدة المناحي ومختَلِفة الانطلاقات تستوعب قضاياها ومسائلها وقوانينها.

تضمن البحث قسمين ونتائج، ضم القسم الأول دراسة تأصيليّة عن التّنوين بحسب مصطلح (التنوين)، وأقسامه، وهي: تنوين التّمكين، وتنوين التّنكير، وتنوين العِوَض، وتنوين المقابلة، وتنوين (الحكاية)، والتنوين (الشّاذ)، وتنوين التّرنّم، والتنوين الغالي، وآراء العلماء فيه. وتناول القسم الثاني وظيفة التنوين الصّوتيّة وصلتها بالتّركيب النَّحويّ، تعرّضت فيه لوظيفة التّنوين الصّوتيّة وصلتها بالتركيب النحويّ به عندما يكون جزءًا منه، وذلك في الألفاظ العاملة عمل الفعل، وهي المصدر المنوّن، واسم الفاعل المنون، واسم (لا) النافية للجنس، و(المنادى).

وتوصل البحث إلى أنَّ (التنوين) يصحّ أنْ تكون علامة صوتيَّة، لصلة هذه الظَّاهرة بالواقع النّطقيّ. وأنَّ للتنوين دوراً بارزاً في نشأة الدرس النَّحويّ، وتطوره، وأن له صلة بالمعنى، ولا سيَّما في الوصف العامل المنون، والمصدر المنوّن، وفي اسم (لا) النافية للجنس، وفي باب (النداء).

الكلمات المفتاحية: التنوين، الصوت اللغوي، النحو العربي، التركيب النحوي، التأصيل النحوي.

(*)جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

Abstract

Al-Tanween is considered one of the phenomena that enriched the phonetic and grammatical lessons that responded to objective demands, the most important of which is: Serving the Muslim Constitution: The Great Qur'an, as scholars were eager to explore the depths of this language in which the Great Qur'an was revealed and in which Arabic poetry was structured, so they began to study it in a wide and complex study. It produced lessons full of multifaceted and different starting points that absorb its issues, questions and laws.

The research included two sections and results. The first section included an original study of Tanween according to the term (al-Tanween), and its divisions, namely: Tanween of empowerment, Tanween of disguise, Tanween of compensation, Tanween of the interview, Tanween of the story, Tanween of the abnormal, Tanween of chanting, Tanween of the precious, and the opinions of scholars on it. The second section dealt with the function of the phonetic inflection and its connection with the grammatical structure, in which the function of the phonetic inflection and its connection with the grammatical structure with it when it is part of it was exposed, and that is in the working expressions of the action of the verb, which is the infinitive, the noun of the accusative subject, the noun (la) that negates the gender, and (the herald).

The research concluded that (Tanween) could be a phonetic sign, due to the connection of this phenomenon with the logical reality. That enlightenment has a prominent role in the emergence and development of the grammatical lesson ,and that it is related to the meaning ,especially in the description of the mnun factor ,the mnun source ,in the noun) no (that negates gender ,and in the chapter) the call.

Keywords : Tanween ,linguistic sound ,Arabic grammar ,grammatical structure ,grammatical rooting.

المبحث الأول
تأصيليّة بحث التّنوين

«التَّنوين والتنوينة حروف، ونَوَّنَ الاسم: الحق التنوين والتنوين: ان تنون الاسم إذا اجريته» (ابن منظور، ١٩٥٥، صفحة ١٤\٣٤١)

أما اصطلاحاً فهو: «نون ساكنة زائدة، تثبت لفظا بعد حركة الآخر لا خطّاً، فلا تثبت فيه، استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضّبط بالقلم، فخرج بقولنا: (لا خطّاً) سائر النونات المزيدة ساكنة أو غيرها لثبوتها خطّا، فظهر أنّ هذا الحدّ أحسن الحدود وأخصرها كما قيل» (الفاكهي، ١٩٨٨، صفحة ١٣٥). وأنواعه:

تنوين التمكين:

اصطُلح عليه: تنوين التمكين (ابن عقيل، ١٩٦٤، صفحة ١\١٧) (السيوطي، ١٩٩٨، صفحة ٢\٥١٧)، أو تنوين الصرف، وفيه خلاف، فالاسترابادي يرى يفيد التنكير، فإذا جعلته علمًا لشيء، تمحّض للتّمكين فربّ حرف، يفيد فائدتين على حدّ تعبيره (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ١\١٤٥)، وضعّف الخضري دلالته على التنكير، فقال: «وجوَّز الرضيّ كونه تمكيناً لكون الاسم منصرفاً، وتنكيراً لكونه نكرة، وبعد التسمية يتمحّض للتمكين، لكن يعكّر عليه أنّ تنوين التنكير مخصوص بالمبنيّات» (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٦).

أمّا الصّبّان فقد رأى أنّ تنوين المنكّر للتّمكين في حال كون الاسم منصرفا، وهو للتنكير في حال كونه موضوعاً لشيء لا بعينه، ثم إنَّه يدخل المعرفة والنكرة على السّواء (الصبان، ٢٠٠٢، صفحة ١\٧٦).

وكان تمثيل الأشمونيّ لتنوين التّمكين بنحو: (قاضٍ) مقصودًا، وذلك لأجل دفع توهّم أنّه عِوَض من الياء المحذوفة بدليل ثبوته مع الياء في النصب (الاشموني، ١٩٥٥، الصفحات ١٢/١–١٣) (الصبان، ٢٠٠٢، صفحة ١\٧٦).

تنوين العوض:

وممَّا جرى مَجْرى (قاضٍ) في صورتهِ أو شكلهِ، صيغةُ منتهى الجموع معتلة الآخر بالياء نحو: (جوارٍ)، وذلك أنّ بينهما فرقاً أوجزه الزّجّاجيّ في قوله: «والفرق بين(قاضٍ) و(غازٍ) وبابه، وبين (جوارٍ) و(غواشٍ) وبابه، أنّ (قاضيًا) وما أشبهه مُستَحقّ للتنوين منصرف، فلما لَحِقَه النّقصان في حال الرفعِ والخفضِ، صار فيه عوضاً من نقص البناء فَلزِمَه، وبابُ (جوارٍ) و(غواشٍ) غير مُستَحقّ للتَّنوين؛ لأنَّه من باب (مساجد) و(ضوارب)، فلمّا لَحِقَه النقصان أُدخِل عليه التّنوين عِوَضا من نقص البناء» (الزجاجي، ١٩٥٩، صفحة ٩٨).

واختلف النّحويّون في تنوين (جوارٍ) وبابه:

١ – إنّ الأصل (جواريٌ) بتنوين الصَّرف، ثم حُذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء لالتقاء السّاكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرًا، إذ المحذوف لعلّة كالثّابت، فخيف عودة الياء لزوال سبب

حذفهـا، فعِوَّض عنها بالتنوين لطمع رجوعها على حدّ تعبيرهم.

٢ – إنّ الأصـل (جـواريُ) بلا تنوين؛ لأنَّها ممنوعـة من الصَّـرف، وبصيغة منتهى الجمـوع، ثمّ حُذِفـت الضمة، وفتحـة الجرّ في نحـو: (بجـواريَ) لثقلهما علـى الياء، ثم حذفت الياء تخفيفاً، فجاء التنوين عِوَضًا منها.

٣ – إنَّ التّنويـن عِـوَضٌ مـن حركـة اليـاء لا من اليـاء، وذلك بناءً علـى تقدّم منع الصَّـرف. فالأصل (جـواريُ) بـلا تنوين، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين.

٤ – يـرى بعضهم أنّ التنوين في نحو: (جـوارٍ) للصَّرف، وذلك لزوال البناء الصّرفيّ لصيغة منتهى الجموع بحذف الياء، فصارت: (جَـوارٍ) كـ(لَيـانٍ) و(سَـلامٍ) (الأنصـاري، ١٩٧٢، صفحة ١\١٥٣).

ومـن الجديـر بالملاحظة أَنَّ عيسـى بن عمـر كان يـرى ثبات الياء فـي نحـو: (جوارٍ) و(قاضٍ) علمين لامـرأة، في الحالات الثلاث؛ لكنّه يسكّنها في حالة الرفع، ويفتحها في النّصب والجـرّ، فيقـول: (جاءني جـواري) و(رأيت جـواريَ)، و(مـررت بجـواريَ)، و(هـذه قاضي)، و(تـزوّجت قاضيَ)، و(سَخـطّت على قاضيَ)، وهو في هذا مخالف للجمهور (السالم، ١٩٧٥، صفحة ٢٦٧).

ولاحـظ النحـاة أَنَّ التنوين يلحق بعض الأسـماء الملازمـة للإضافـة مثـل (إذ) نحو: (يومئـذٍ) و(حينئـذٍ)، وحكم عليـه بعضهم بأنّه للتعويـض من جملة محذوفة تكـون بعد (إذ)، تعـرب مضافـاً إليه، فيكـون هـذا التنوين دالاً عليهـا، وقائماً مقامها، فكأنها مذكورة، على أَنّه لا يجـوز الجمع بينهما (ابن عصفور، ١٩٩٨، صفحـة ١\١٣٧)، فـي نحو قوله تعالـى:)وانتم حينئـذٍ تنظرون(الواقعـة٨٤، التقديـر: حين إذ بلغـت الـروح الحلقـوم (ابن عقيـل، ١٩٦٤، صفحة ١\١١٧)، وتُكْسَـر (إذ) بسـبب التَّنوين، لتفادي التقاء الساكنين.

ويرى الأخفش أَنّ (إذ) في نحو: (يومئذٍ) معربـة، لـزوال افتقارهـا إلـى الجملـة، وأَنّ الكسرة فيها حركة إعراب لإضافة (اليوم) إليها. ورُدَّ بأَنّـها مبنيّة؛ لأنّها موضوعة على حرفين؛ ولأنَّ افتقارهـا إلى الجملة التـي بعدها باقٍ من جهـة المعنى، ثـم أَنَّ العِـوَض وهـو التنوين، نـزل منزلة المعوَّض منـه، فكأنّ المضاف إليه مذكـور (الأنصـاري، ١٩٧٢، صفحة ١١٩) (الاشموني، ١٩٥٥، صفحة ١\١١٣).

ويلحـق التنويـن (كلاّ) و(بعضاً) عِوَضا ممّـا تضافان إليه (السـيوطي، ١٩٩٨، صفحة ٢\٥١٧)، نحـو قولـه تعالـى: (فضلنا بعضهم على بعضٍ). البقرة/ ٢٥٣.

وممـا يلحقه هذا النوع من التنوين، مثل: (غير)، و(قبـل)، و(بعد)، إذ يجـوز أنْ نقول: (قبضت عشـرةً ليـس غيرها): (ليـس غيرًا)، أو (ليـس غيرٌ)، بالفتح والتنوين على نيّة حذف اسـم (ليس)، وبالضّمّ والتنويـن على نيّة حذف خبرها، وتكـون حركة (غيـر) حركة إعراب (الأنصاري، ١٩٧٢، الصفحات ٢٠٩-٢١٠).

والتنوين في (إذ) و(كلّ) و(بعض) و(أيّ) لـه دلالة أخـرى، هي أنّـه يفيد لَمْـحَ أصلـها المضـاف، ويذكّـر بالأصـل فيـها، لأنّهـا مـلازمـة للإضافة لفظاً ومعنـى، أو مقطوعة عنهـا لفظـاً لا معنـى (ابـن عقيـل، ١٩٦٤، الصفحات ٢\٥١ - ٥٥).

تنوين التنكير:

يُفسّر التنوين في: (سيبويهِ)، و(إيهٍ)، و(غاقٍ)، على:

١ ـ له دلالة التنكير، وعليه، فله فائدة في التّفريق بين النكرة والمعرفة (ابن الخشاب، ١٩٧٢، صفحة ٩) (الزجاجي، ١٩٥٩، صفحة ٩٨) في مثل هذه الأسماء، وهو سماعيّ في اسم الفعل، نحو: (إيهٍ) و(أفٍّ)، واسم الصوت، نحو: (غاقٍ)، وقياسي في الأعلام المبنيّة المختومة بـ(ويه) (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٧)، نحو: (سيبويه)، ذلك أنّ لفظ (ويه) ليس في كلام العرب، فلمّا اتّصل بآخر هذه الأعلام استثقلوها، فأجروها مجرى الأصوات، ومنعوها الإعراب، وبُنيَت على الكسر لسكون ما قبل أواخرها.

٢ – الفرق بين نحو: (سيبويهِ) غير منون، وبينه منونًا، أنّك في غير المنوَّن تريد شخصاً بعينه، وفي المنوَّن، تقصِد أيّ شخص مسمّى بهذا الاسم. وعندما تقول: (إيهِ) من غير تنوين، فلأجل الاستزادة من حديث معين، كأنّك تقول: (حدِّثْ بحديثك)، وعندما تنوّن فأنّك تستزيد من حديث غير معيّن، فكأنك تقول: (حدِّثْ بحديثٍ) (ابن عصفور، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٧). ومثل ذلك اسم الصوت، نحو: (غاق)، فهو بلا تنوين يعبّر عن حكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص، وبالتنوين يدلّ على حكاية صوت الغراب من دون ملاحظة تخصيص أو تحديد (الصبان، ٢٠٠٢، صفحة ١\٧٧) (الزجاجي، ١٩٥٩، صفحة ٩٩).

٣ – يُعدّ التنوين اللاّحق لأسماء الأفعال عند ابن السّكّيت والجوهريّ دليلاً على كونه موصولاً بما بعده، أمّا حذفه فعلامة الوقف عليه، تقول: (صهٍ صهْ)، (مهٍ مهْ) بتنوين الأول وسكون هاء الثاني. وعلى هذا يفسّران ترك التنوين في اسم الفعل (إيه) الوارد في قول ذي الرَّمة: (ذي الرمة، ١٩٧٢، صفحة ٧٧٨)

وقفنا، فقلنا: إيهِ عن أمّ سالم وما بالُ تكليم الدّيار البلاقعِ

على أنّه جاء في سياق كلام متّصل، ولكن على نيّة الوقف. أي أن يكون التنوين المفترض تحقّقه في (إيهِ) تنوين تمكين، بدليل تركه في وصل الكلام، ومن ثمّ تَركُ وظيفته الأساسية، وهي الدلالة على تمكن الاسم نتيجة لذلك، لجعله دالاً على وظيفة الوصل فقط، فهو «إنّما جاء غير منوّن، وقد وَصَل، لأنّه نوى الوقف، فيكون التنوين عندهما في الأصل تنوين التّمكّن الدّال على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه، جُرّد عن معنى التمكن في هذه الأسماء، وجُعل للدلالة على المعنى المذكور فقط» (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ٣\٩٢).

تنوين المقابلة:

ذكر النحويون تنويناً آخر يلحق ما جمع بألف وتاء مزيدتين (الاشموني، ١٩٥٥، صفحة ١\١٣) (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٧)، نحو: (عرفاتٍ) الواردة في قوله تعالى:)فإذا أفضتم من عرفاتٍ(البقرة ١٩٨، ونحو: (إذرعات) الواردة في قول امرئ القيس: (امرؤ القيس، ١٩٨٤، صفحة ٣١)

تنوّرتها من أذرعات وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظر عالي

واختلفوا في تسميته ودلالته على:

١ – يرى أغلب النّحاة أنّه تنوين مقابلة؛ لأنَّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم (ابن عقيل، ١٩٦٤، صفحة ١\١١٧) (الانصاري ع.، ١٩٧٤، صفحة ١١)، ويُوضِح الاستراباديّ سبب اختيار نون جمع المذكر السالم لكي يقابلها تنوين ما جُمع بألف وتاء مزيدتين بقوله: إنّهم جعلوا علامة نصب جمع المؤنث السالم تابعة لجرّه، فهو يُنصب ويُجر بالكسرة كما في جمع المذكر السالم الذي يُنصَب ويُجَرّ بالياء، التي هي كسرة مشبعة، أو حركة طويلة، والنّون في جمع المذكر السالم تقوم بدورها مقام التنوين الذي في المفرد، من جهة كونها علامة من علامات الاسم التي يختصّ بها، لا من جهة أَنْ تكون لها دلالة من الدلالات المعروفة لكلّ قسم من أقسام التنوين (الاستراباديّ، ١٩٧٨، صفحة ١\١٤٦).

وجعل ابن كيسان النون في جمع المذكر السالم والمثنى عوضاً من التنوين الذي في المفرد (الياسري، ١٩٧٩، صفحة ١١٦)، في حين ذهب سيبويه إلى أَنّها عِوَض من الحركة والتنوين معاً، وعلل ذلك بأنّ المثنى وجمع المذكر مُنِعا من الحركة بسبب الألف والواو، وهما حرفا إعراب، فجاءت النون مكسورة في المثنى، ومفتوحة في الجمع المذكر لتعوّض عن الحركة والتنوين فيهما (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ٢\١٥٣).

٢ – ترى طائفة من النّحاة، أَنّه تنوين صرف وتمكّن، ولم يرتضه آخرون، فهو للمقابلة، وحجتهم أنّه لو كان للتمكين، لما ثبت في العلم الممنوع من الصرف، نحو: (أذرعات) (الاشموني، ١٩٥٥، صفحة ١\١٣) و(عرفات) (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٤٤٥)، ولكنّ الأخفش يذكر سبباً لثبوته في هذه الأعلام، يقول: «لأنَّ الكسرة والضمة في التاء صارتا بمنزلة الياء والواو في (مسلمين) و(مسلمون)... وصار التنوين في نحو: (عرفاتٍ) و(مسلماتٍ) بمنزلة النون، فلمّا سُمَّي به تُرك على حاله، كما يترك (مسلمون) إذا سُمَّي به على حاله حكايةً» (الاخفش الاوسط، ٢٠٠٢، الصفحات ١٢٠-١٢١).

ويرى الزمخشريّ أَنّ تنوين المقابلة للصرف والتمكن، وعلّل عدم سقوطه من (عرفات) بأنّها ليست ممنوعة من الصرف لانتفاء تأنيثها؛ لأنّ التأنيث لا يخلو إمّا أَنّ يكون بتاء ظاهرة في اللفظ، وإما مقدَّرة، كما في: (سعاد) مثلاً، فالتي في اللفظ ليست علامة تأنيث، وإنّما هي تشترك مع الألف السابقة لها لتكون علامة على جمع المؤنث السالم، كذلك لا يصحّ تقدير التاء، وذلك بسبب اختصاصها بجمع المؤنث الذي يمنع هذا التقدير (الزمخشري، ٥٣٨ هـ، صفحة ١\٣٤٨).

ويتّفق الاستراباديّ مع الزمخشريّ في كون تنوين نحو: (عرفاتٍ) للتمكين، إلاّ أَنّه يختلف معه في تعليل ثبوته، فالأَوْلى عنده «أَنْ يقال: إنّ التنوين للصّرف والتمكن، وإنّما لم يسقط في نحو: (من عرفاتٍ)؛ لأنّه لو سقط لتبعه الكسر في السّقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يُحذفا لمانع» (الاستراباديّ، ١٩٧٨، صفحة ١\١٤٧).

وفي (أذرعات) أجازت جماعة من

النحاة، منهم المبرّد والزجاج حَذْف التنوين، وإبقاء الكسر، ويُروَى بيت امرئ القيس: (تنوّرتها من أذراعاتِ) بكسر التاء بغير تنوين (الاسترابادي، ١٩٧٨، الصفحات ١\٤٦ - ٤٧؛ الخضري، ١٩٩٨)؛ لأنّهم لاحظوا أنَّ (أذرعات) جمع بالنظر إلى أصله، وأنَّه علم على مؤنث في استعمال الشاعر وقصده.

ويلاحظ على ما انتهى إليه الدرس النّحويّ فيما أسموه بـ(تنوين المقابلة) أنّ حَمْل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم في الأعراب، أعني نصب الأول وجرّه بالكسرة حملاً على نصب الثاني وجرّه بالياء قد تؤيده الصّلة الصّوتيّة الواضحة بين الكسرة والياء. أمّا حَمْل التنوين في الجمع المؤنث على نون جمع المذكر، فلا يتوافر فيه ما يسوّغ ذلك، لأسباب، منها:

أ – إنَّ التَّنوين نون ساكنة بحسب تعريفه، وهذا يتّسق مع تنوين (مسلماتٍ) ونحوها، في حين أنّ نون جمع المذكر السالم متحركة.

ب – إنَّ التنوين، ومنه تنوين المقابلة يسقط مع (أل) وفي الوقف، وليست كذلك نون جمع المذكر السالم؛ لأنَّها أقوى وأجلد بسبب حركتها.

ج – إنَّ نون جمع المذكر تشترك مع الواو والياء في دلالة على الجمع، أمّا الدلالة على جمع المؤنث السالم فتكون بالألف والتاء، لا بالتنوين.

وإذا كان لا بُدّ من حَمْل شيء على شيء، فلماذا لا يُحمل التنوين في نحو: (مسلماتٍ) و(فاطماتٍ) على التنوين الظاهر في المفرد المؤنث: (مسلمةٍ)، والمقدّر في: (فاطمة)، مثلما حُمِلت النون في نحو: (مسلمين) و(إبراهيمين)، على التنوين الظاهر في: (مسلم)، والمقدّر في: (إبراهيم)؟، ولاسيما أَنَّ التنوين في ما لا ينصرف مقدّر عند النحاة (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٧).

تنوين الترنم والتنوين الغالي:

أمّا في الشّعر، فقد لَحِق التّنوين القوافي المطلقة التي آخرها حرف عِلّة، نحو: (العتابَنْ) و(أصابَنْ) في قوله: (جرير، ١٩٦٩، صفحة ٨١٣)

أقِلّي اللّومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

ولِحق كذلك القافية المقيّدة، وهي التي تنتهي بحرف صحيح ساكن، نحو: (المخترقَنْ) في قوله: (العجاج، ١٩٨٠، صفحة ١٠٤)

وقاتم الأعماق خاوي المختَرقَنْ

وقد انتهى النّحويّون في هذا النوع من التَّنوين إلى إنَّ التنوين في نحو: (العتابَنْ) و(أصابَنْ) تنوين ترنُّم، إذ الأصل(العتابَا) و(أصابَا) بالألف، فجيءَ بالتَّنوين، فسُمَّيَ (تنوين التّرنُّم) (ابن عقيل، ١٩٦٤، الصفحات ١\١٨ -١٩).

أمّا التنوين في نحو: (المخترقْنْ) فقد سمَّوه (التَّنوين الغالي) (الاخفش، ١٩٧٠، صفحة ٣٥) (ابن عقيل، ١٩٦٤، الصفحات ١\١٨ - ٢٠)، ويرى سيبويه، وابن يعيش، والاستراباديّ، أَنّ (تنوين التَّرنّم) يُقصَد منه تَرْك التَّرنّم، وهو عند بني تميم وقيس، ويحدث في روي مطلق؛ لأَنَّ الألف والواو والياء في القوافي تصلح للتّرنّم، أي: للتغنّي، بسبب ما فيها من مدٍّ، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا، جاؤوا

بالتَّنوين بدلاً منها لمناسبته إيّاها (الاستراباذي، ١٩٧٨، صفحة ١\٤٨) (الأنصاري، ١٩٧٢، الصفحات ٤٤٧-٤٤٨). ويذكر ابن هشام أنَّ بعضهم يرى فيه أنّه عِوَض من المدَّة، وليس بتنوين. (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٤٤٨) (السيوطي، ١٩٩٨، صفحة ٢\٥١٩).

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التّرنّم؛ لأنّه يرى أنّ التّرنّم يحصل بالنون نفسها؛ لأنَّها حرف أغنّ، ولا يختصّ التّرنّم بصوت المدّ، وعلى هذا فلا معنى لقولهم: إنّ تنوين التّرنّم هو لترك التّرنّم على حذف المضاف. وقد أنكر الزّجّاج والسيرافيّ ثبوت التنوين الغالي؛ لأنّه يكسر الوزن الشعريّ. ويذكر الخضريّ أنّ فائدة التّنوين الغالي هي التّفريق بين الوقف والوصل «لأنَّه زائد على الوزن في آخر البيت للتّرنّم بالنّون، أو لِيؤذنَ بالوقف، إذ الشعر المسَكّن آخره للوزن، لا يُدرَى أفيه واقف أنت أم واصل» (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٤٠) (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٤٤٨).

تنوين الحكاية:

أمّا التنوين في: (عاقلةٍ لبيبةٍ)، فقد سمّوه بـ(تنوين الحكاية) (السيوطي ج.، ١٩٩٩، الصفحات ٢\١٢٦-١٢٧) (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\١٤١)، والذي أثّر في توجيههم لهذا التّنوين، وتسميتهم إياه بالحكاية، أنّ الاسم أصبح ممنوعاً من الصّرف، للعلمية الحادثة فيه، والتأنيث اللفظي. على أنَّ ابن هشام أدخله في تنوين التّمكين، لوجوده قبل التّسمية، فالذي كان قبل التّسمية، حُكيَ بعدها (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٤٤٩)، وزاده الصّبّان إيضاحاً، إذ وجد أنْ لا تعارض بين كونه للتمكين في المحكيّ، ومنعه الصّرف، لوجود العلتين، ذلك أنّ الحركة في نحو: (مَنْ زيدا؟) بالنّصب، حركة حكاية لـ(زيدٍ) في قولك: (رأيتُ زيدا)، مع أنّها في المحكيّ حركة إعراب (الصبان، ٢٠٠٢، صفحة ١\٧٥)، وواضح أنّ تنوين التّمكين يصاحبها بطبيعة الحال.

التنوين الشاذ:

أمّا التّنوين اللاحق لـ(هؤلاء)، فيظهر أنَّ النّحاة ارتضوا أَنْ تكون وظيفته تكثير اللفظ، وكانوا قد أسموه بـ(التّنوين الشاذ)، وواضح أنّ حكمهم بشذوذه نابع من تميّز (هؤلاء) عندما تكون منوّنة من أسماء الإشارة الأخرى التي تخلو من هذه الظاهرة. على أنّ ابن مالك قال: إنّه نون زيدت في آخر الاسم وليس بتنوين، وفيما قاله نظر عند ابن هشام الأنصاري، إذ رأى أن الذي حكاه عن بعض العرب سّماه تنوينا، وهو دليل منه على أنَّه سمعه في الوصل لا الوقف (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٤٤٩) (السيوطي ج.، ١٩٩٨، صفحة ٢\٥٢٠).

المبحث الثاني

بحث الوظيفة الصّوتيّة وصلتها بالتَّركيب النَّحويّ

إنّ الطبيعة الصّوتيّة للنون والتنوين واحدة، إذ حال النطق بهما يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، ويخفض الحنك اللّيِّن، فيتمكن الهواء الخارج من الرّئتين من المرور عن طريق الأنف، ويتذبذب الوتران الصوتيان، فهو صوت

أسـنانيّ، لثويّ، أنفيّ، مجهور (بشر، ١٩٧٩، صفحة ١٣٠)، متوسط بين الشّدة والرخاوة (ابن جنـي، ١٩٥٤، صفحـة ١\٦٩). والتّنوين بهذا المفهـوم قطع للمدَّ الممثّل بالحركات، وهو نون صحيحة ساكنة، لكنّها اختصت بلقب (التّنوين) لتمييزهـا من (النـون) الزائـدة المتحركة التي تكـون فـي التّثنية والجمـع، والتنوين أو النون السـاكنة يُعدَّان من الأحـرف الخيشـوميّة عند الإدغام المصحـوب بغنّة، أو عند الاخفاء (ابن الجزري، ٨٣٣ هـ، صفحة ١\٢٠١).

وثمّة صلة صوتيّة بين التنوين والحركات، وهي قوّة الـوضوح السَّـمعي، والشّبه ينحصر فـي حريّة مرور الهـواء عند النطـق به، ذلك أنَّ الهـواء مع صوت التّنويـن ينطلق بحرية كالحـركات تماما، ولكنّه مـع الحركات يخرج من وسـط الفم، ومع النـون يخرج من الأنف، ويتحقق الشّبه بينهما أيضا في كونهما يتّصفان بصفة الجهر) (بشـر، ١٩٧٩، صفحة ١٣١). وعلى وفق ذلك، فـإن صـوت النون أو التّنوين مـن الأصـوات السّـهلة، التـي يُطمـأنّ إلى السّكوت عليها، ويحسُن انقطاع الصّوت عنـدها (السـامرائي، ١٩٨٣، صفحـة ١٣٩)، وذلـك «للغنّة التي تحصل في النطق غناءً، أم تجويدًا، أم ترسّـلاً فـي القول، ومـن أجل هـذا لزمتها الفواصل القرآنية المسـجوعة» (السـامرائي، ١٩٨٣، صفحة ١٢٦).

وقـد خَلُـص النّحويّـون من دراسـتهم التّنوين إلـى أَنَّ وظيفته: تمييز الاسم من غيره، فالكلمة التي تقبل التّنوين هي اسم وليست فعلاً، ولا حرفـاً، ثم إنّه يمثّل إحدى خـواصّ الاسـم، فهو «ظاهرة شـكلية واضحة، ترشّـح الكلمة للاسـمية، وتجعلها فـي عداد الأسـماء، فحين نقول: (هذا رجلٌ)، نلحظ بسهولة الاسمية التي تميّزت بها كلمة: (رجل) مـن جـرّاء التّنوين» (الساقي، ١٩٧٠، صفحة ٣٣).

أوّلاً: دلالـة التنوين في الألفاظ العاملة عمل الفعل

جعـل الدّرس النَّحـويّ التّنوين جزءاً من بناء التركيب نفسـه، وجزءاً من نظرية العامل أيضاً، وذلك في الألفاظ الّتي تعمل عمل الفعل.

المصدر المنون

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين، أحدهمـا: أَنْ يكـون نائباً منابـه، نحـو: (ضَرْبًا زيـدًا)، فـ(زيـدًا) منصـوب بـ(ضَرْبًـا) علـى الأصـحّ، على حـذِّ وصف ابن عقيـل، لنيابتهِ مناب (اضربْ)، وفيه ضمير مسـتتر مرفـوع بـه وقيل: إنَّـه نُصِبَ بالفعل المحـذوف المقدَّر نفسـه، أعني: (اضربْ)، فعلـى المذهب الأوّل قـام(ضربًـا) مقام(اضـربْ) فـي الدّلالـة على معنـاه، وفي عمله، وعلـى المذهب الآخر ناب عنه فـي الدلالة على المعنـى دون العمل (ابن عقيـل، ١٩٦٤، صفحـة ٥٦٤/١ ، ٢/ ٩٣). وهو وإنْ لم ينصّ النّحاة صراحة على وجوده، فهـو مُلاحَـظٌ، ولـه اعتبـاره وأثره فـي البناء النّحويّ لتركيب (ضربًا زيدًا) ونحوه.

والموضـع الآخر الذي يُتيح للمصـدر أنْ يعمـل هـو: أَنْ يكون مقدَّرًا بـ(أنْ) والفعل، أو بـ(مـا) والفعل، على وفق تفصيـل ذكره النّحاة (ابن عقيـل، ١٩٦٤، الصفحـات ٢\٩٣-٩٤) (الاشـموني، ١٩٥٥، صفحـة ٢\٣٣٤). وهو يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، ومقترنًا بـ(أل)، ومجـرّدًا عن الإضافـة و(أل)، وهـو المنوَّن،

ومن إعماله منوّنًا قوله تعالى:)أَو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا(البلد١٤–١٥، فـ(يتيمًا)، منصوب بالمصدر المنون (إطعامٌ) (الاخفش الاوسط، ٢٠٠٢، صفحة ٣١٠).

وانسجامًا مع مبدأ القياس النّحويّ، يُعدُّ عمل المصدر المنوَّن أقيس في نظر النَّحاة؛ لأَنَّ التّنوين قد يدلّ على التّنكير، وهو معنى يكون في الفعل، وهو ما يقرَّبُ المصدر منه. وقد حدَّد ابن يعيش وجه الشَّبه بين المصدر المنوَّن والفعل، وهو التنكير الّذي جلبه التّنوين، بأنْ جَعَلَه موافقًا للفعل في المعنى، وإنْ كان في اللّفظ من زيادة الأَسماء (ابن يعيش، ٦٤٣ هـ، صفحة ١\٦٠).

اسم الفاعل المنون

أمَّا اسم الفاعل فقد شَغَل حيّزًا مهمًّا من الدّرس النّحويّ قديمًا وحديثًا، فجعله الكوفيّون قسيمًا للماضي والمضارع عندما أسموه (الفعل الدّائم).

وقد حظي التنوين باهتمام واضح، إذ درسه النَّحاة من جهة اشتراكه في الدّلالة على المعنى الذي يؤدّيه اسم الفاعل، وهو في سياق تركيب نحويّ معيَّن، فضلاً عن أثره في تحديد زمنه، الذي يؤهّله ليكون لفظًا عاملًا عمل الفعل. قال سيبويه: «هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول فيه المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرة، منوَّنًا» (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ١\١٦٤).

أمَّا التّنكير فقرينة ترجع إلى المعنى، تقرَّب اسم الفاعل من الفعليّة؛ لأَنَّ الأفعال نكرات بإجماع النّحاة على حدَّ تعبير الزَّجَّاجيّ (الزجاجي، ١٩٥٩، صفحة ١١٩) (السيوطي ج.، ١٩٩٩، صفحة ١\١٩٥)، وأمّا التّنوين فقرينة شكليّة، ترشّح اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، ليكون عاملًا على سبيل التشبيه بالفعل المضارع تحديدًا، قال سيبويه: «(هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) فمعناه وعمله مثل: (هذا يضرِبُ زيدًا غدًا)، فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع، كان كذلك، وتقول: (هذا ضاربٌ عبد الله السَّاعةَ)، فمعناه وعمله مثل: (هذا يضرِبُ زيدًا السَّاعةَ) فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّنًا» (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ١\١٦٤).

ثانياً: اسم (لا) النافية للجنس من حيث التنوين وعدمه

للتنوين صلة بباب (لا النافية للجنس)، ذلك أَنّ اسمها ينوّن في حالة كونه لفظًا عاملًا فيما بعده، نحو: (لا حسنًا فعلُه مذمومٌ)، و(لا طالعًا جبلًا حاضرٌ). ومثل ذلك تعلُّق اسم (لا) بعطف بما بعده، نحو: (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا)، ويسَّمي النّحاة هذا اللفظ العامل المنوّن الشّبيه بالمضاف(ممطولًا) أي: ممدودًا، وحكمه النّصب مع التّنوين، فيكون عندئذٍ معرباً (الأنصاري، ١٩٧٢، صفحة ٣١٣) (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ١\٣٩٦) (السيوطي ج.، ١٩٩٨، الصفحات ٤٦٦/١-٤٧١).

وأثار ترْكُ تنوينه جدلاً بين النّحويّين، فبحثوا عن علّة ذلك، فذهب ابن كيسان إلى أنّه تُرِك إجراءً له مَجرْى اسم (لا) المفرد المبني،

ورأى ابن مالك أنّه جاء على التشبيه باسم (لا) المضاف، لا بناءً، وأجاز البغداديون بناءه إنْ كان عاملًا في ظرف أو مجرور، نحو قوله تعالى:)**ولا جِدالَ في الحجّ** (البقرة١٩٧، في حين ذكر السيوطيّ أنّ الكوفيّين أجازوا بناءه دون أن يشترطوا شيئًا (السيوطي ج.، ١٩٩٨، صفحة ١\٤٧١) (الخضري، ١٩٩٨، الصفحات ١\٣٢٠ - ٣٢١)، وواضح أنّ بناءه هو الذي استدعى حذف التّنوين منه.

واختلفوا كذلك في بناء اسم (لا) عندما يكون مفرداً، أي: ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، وهو ما أدّى إلى حذف التّنوين منه، فمنهم مَن قال بتضمُّنه معنى (مِن)، ومنهم مَن قال بتركُّبه مع (لا) تركّب (خمسةَ عشرَ)، وقيل كذلك: لتضمّنه معنى اللام الاستغراقية، في حين ذهب آخرون إلى أنّه مُعرَب، وحُذِف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً. على أنّه ورد اسم (لا) المفرد منوّناً، نحو قولهم: (لا مرحبًا بك) و(لا أهلا بك)، فألجأهم التّنوين إلى التّقدير: فقالوا بوجود فعل مقدَّر دخلت عليه (لا)، فيكون الاسم المنوّن معمولا له، إذ التقدير: (لا لقيت مرحبًا)، و(لا أتيت سهلًا) (الاسترابادي، ١٩٧٨، صفحة ٢\١٥٥) (السيوطي ج.، ١٩٩٨، الصفحات ١/٤٦٦–٤٦٧).

إنّ ذهابهم إلى التّقدير يُخرِج (لا) من كونها نافية للجنس، ومن عدّها جزءًا من النواسخ، لتكون حرف نفي ليس غير، فلو أنهم تدارسوا هذا التنوين بعيداً عن مبدأ التقدير، لما أعياهم البحث دون الوصول إلى تفسير قد يكون أقرب إلى الواقع اللغوي، فلا أرى من التّكلّف القول: إنّ التنوين في نحو: (لا مرحبًا بك)، يدلّ على الإيغال في النّفي، وإنّ حُذِف في نحو: (لا مرحبَ بك)، دلّ على تضييقه وتحديده وتخصيصه.

وإذا كانت الصّفة تتبع الموصوف في أحكامه، فإنّ التّنوين يصبح من مظاهر هذه العلاقة، فإذا وُصِف اسم (لا) دون وجود فاصل بين الصفة والموصوف، جاز تنوينها، فتقول: (لا غلامَ ظريفًا لك)، أو تقول: (لا غلامَ ظريفَ لك)، ذلك أنّ ثبات التنوين يدلّ على جعل الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد من جهة، وجَعْل الصفة بمنزلة ذلك الاسم من جهة أخرى، أمَّا حذفه فيدلّ على أنَّ الموصوف وصفته هما اللّذان أصبحا بمنزلة اسم واحد. وإذا تعدّدت الصّفة جاز التنوين في الصفة الأولى، أمَّا الثانية فلا بُدَّ من التنوين، لانعدام إمكانية جَعْل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد، فإن فُصِل بين الموصوف وصفته، وجب تنوين الصّفة عند نصبها، نحو: (لا رجلَ اليوم ظريفًا)، لعدم جواز جَعْل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد مع الفصل.

أما إذا تكرّر اسم (لا)، فصار وصفاً، جاز تنوين الاسم المكرّر، فتقول: (لا ماءَ ماءً باردًا)، أو: (لا ماءَ ماءَ باردًا)، مع مراعاة وجوب تنوين (بارد)، لأنّه وصف ثانٍ (سيبويه، ١٩٧٧، الصفحات ٢/ ٢٨٨ – ٢٩٠).

يظهر مما تقدّم أنَّ للتنوين الذي يلحق الصفة في تركيب (لا) النافية للجنس، وظيفة لها علاقة بمبنى ذلك التركيب، فلا صلة له بوظيفة معنويّة من تلك الوظائف التي أشار إليها النّحاة القدامى أو المحدثون.

ثالثـاً: (المنـادى) من حيـث التنوين وعدمه

توصّل الدرس النّحويّ في (باب النداء)، إلـى وجـود صلة بيـن التّنويـن والنكـرة غير المقصودة، في نحو: (يا رجلاً) والصلة معنوّية، إذ انّه فيها إمارة على عدم تعيُّنها. قال سـيبويه فـي معـرض إثباته تعريـف نحو (يـا رجلُ): «ممَّـا يقوّي أنّه معرفة تَـرْكُ التنوين فيه؛ لأنَّه ليس اسـمٌ يشبه الأصوات فيكون معرفة إلاّ لم ينوّن، وينوّن إذا كان نكرة» (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ٢\١٩٩) ، فقد ربط سيبويه بين التنوين والنكـرة من جهة، وبيـن تركه والتعريف من جهة أخرى.

علـى أنّ الكوفّيين منعوا نـداء النكرة إلاّ إذا كانـت خلفًا من موصـوف، وذلك بأنْ تكون صفة فـي الأصل، حُـذِفّ موصوفهـا، فقامت مقامـه، نحـو: (يا ذاهبًـا)، فالأصـل: يا رجلًا ذاهبًـا. وعليه: فلا دلالة للتنوين في الصّفة على التنكير؛ لأنّها قامت بدور تخصيص الموصوف المقدَّر، وهـو ما يتعارض مع مفهـوم التنكير. وكان المازنـيّ يذهب إلـى أنْ لا نداء لنكرة، إذ لابدّ أن يكون المنادى معرفة أو قريبا منها، ذلك أنّه قصد واقبال، فلم يكن «يتصوّر أن يوجد في النـداء نكرة غير مقبل عليهـا، وإنْ جاء منوّنا، إنّمـا لَحِقَـه التّنوين ضرورة» (السـيوطي ج.، ١٩٩٨، صفحة ٢\١٢٩).

إنَّ محاولـة المازنـيّ إدخـال التنويـن اللاحـق للنكرة، في نحو: (يـا رجلاً)، في باب الضـرورة، تعني: قناعته بدلالـة التنوين على التنكيـر، وتعزيز مذهبه القائل بـأن لا نداء إلاّ لمعـروف أو معيَّن، أو مقبـل عليه، فضلا عن تجـويزه أنْ نقول: (يا رجـلاً) بالتنوين، دون أن نستهدِف نداء نكرة، لأنّ تنوينها للضرورة، فـلا وظيفة معنـويّة يؤدّيها.

أمّا التّنوين في نداء الشّـبيه بالمضاف، فـي نحو: (يا ضاربًا رجـلاً)، فلا دلالة معنويّة لـه، كما يرى الخليل، إذ عدَّه جزءًا من بنية هذا التّركيب فحسـب، ولذلك فإنّه يراه من باب نداء المعرفة، أمّـا ثبوته في: (ضـارب) فلأنّه جاء وسـط الكلام، إذ إنّ التركيب إنّما يتمّ بـ(رجل)، والتّنوين يُحْذَف في نداء المعرفة إذا كان آخرًا، أمّا(البـاء) في: (ضارب) فهـو بمنزلة الحرف الـذي قبل الأخير في الاسـم، فلـو ناديت رجلاً سـمَّيته(خيرًا منـك)، لقلـت: (يا خيـرًا منك)، تُلزِمُه التّنوين، وإنْ كـان معـرفة؛ لأنَّ (الـرّاء) ليس آخـر الاسم ولا منتهاه، فصار ذلك بمنزلة الموصـول وصلته إذا قلت: (هـذا الذي فَعَل)، ثـمّ إنَّ التنويـن أطال الـكلام، فرَجعَت الحركة إلى أصـلها، وهي الفتح، ليكون المنادى مُعربا منصوبًا (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ٢\٢٢٩).

وفسَّـر الفـرّاء حـذف التنويـن من نحو: (يـا زيدُ)، بـأنّ الأصل في النّـداء أنْ يُقال: (يا زيـدا)، ليكون المنـادى بين صوتيـن مديدين، ثـم اكْتُفِيَ بـ(يـا) عن (الألـف)، فحذفوه فصار (زيد) كالغايات مبنيّا على الضم تشبيها بـ(قبلُ) و(بعـدُ) عندمـا تكونـان مفردتيـن (الانباري، ١٩٦١، صفحـة ١\٢٠٠) (الاسـترابادي، ١٩٧٨، الصفحات ١\٣٤٩ ـ ٣٥٠).

وقـد ورد المنـادى المضمـوم منوَّنا في الشعر، في قول الأحوص: (الاحوص، ١٣٨٨ هـ، صفحة ١٧٣)

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها

وليس عليكَ يا مطرُ السَّلامُ

فانبـرى النّحويّون لتفسـير هذا التّنوين، فـرأى سـيبويه أنَّ التّنوين مـع الضّم في نحـو: (يـا مطرٌ) جائزٌ لكثرته واطِّـراده، وجاء كذلك تشـبيها له بالتّنويـن الذي يُلْجَأُ إليـه اضطرارًا في الاسـم المرفـوع الـذي لا ينصـرف، وأَنَّ اضـطرار الشّـاعر إلى التّنوين لم يغيِّر قصده، وهـو إرادة نـداء المعرَّف (سـيبويه، ١٩٧٧، صفحة ٢\٢٠٢) (المبرد، ١٣٨٥ هـ _ ١٣٨٨ هـ، صفحة ٤\٢١٣).

وينبنـي علـى مـا رآه سـيبويه القـول: إنّ التّنويـن فـي نحـو: (يـا مطرٌ) هـو تنوين تمكين، وذلك لمشـابهته تنويـن ما لا ينصرف اضـطـرارًا، لأَنّ تنـوين ما لا ينصرف رجوع بـه إلى أصله المنصـرف، والتنوين الـذي يدلّ علـى أصالة الاسـم هـو تنوين التّمكين كما هو معلوم.

علـى أَنّ ابن هشـام لـم يرتـضِ أن يكون التّنويـن فـي المنـادى المضمـوم للتمكين، إذ يقـول: «وزاد بعضهـم تنويناً سـابعاً، وهـو تنوين الضّرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف... والمنادى المضموم، كقوله: (سلام الله يا مطر)، وبقولـه أقـول فـي الثّانـي دون الأوّل؛ لأنَّ الأوَّل تنـويـن تمكيـن؛ لأنَّ الضّـرورة أباحت الصّرف، وأمّا الثّانـي فلـيس تنوين التمكين؛ لأنَّ الاسـم مبني علـى الضّـم» (الأنصاري، ١٩٧٢، الصفحات ٤٤٨ - ٤٤٩).

إنَّ نفـي ابن هشـام أنْ يكون تنوين نحو: (يا مطـرٌ) للتمكين بحجّـة أنّه مبنيّ، وأنّ دلالة تنوين التمكين لا تتسق مع حالة البناء ليس له ما يسوِّغه؛ لأنَّ بناء المنادى هنا عارضٌ، اكتسبه من تركيب النّداء.

ولا نـرى مـن الفرض المحـال أن يقول شـاعر: (يا أحمدٌ) بالتنويـن، فـ(يا أحمدٌ) فـي قـول الشّـاعر المُفْتَـرَض ممنوع من الصرف، للعلميّـة، ووزن الفعل مـن ناحية، وهو مبنيّ، لكونه منادى مفرداً معرفـة من ناحية أخـرى. فمـا نوع هذا التّنوين؟ والجـواب أن الأَوْلى أن نقـول: إنّه للتّمكيـن؛ لأنَّ (أحمد) اسـم غير منصـرِف، ولكـنّ الضّرورة أباحـت صرفه، فرجع إلى أصله. أمّا القول: إنّه ليس للتمكين؛ لأنَّ (أحمـدٌ) مبنـيّ، فليس بشـيء؛ لأنَّ البناء عارض، فـ(أحمدٌ) لم يكتسـب البناء إلاّ عندما أصبـح جزءًا من تركيب النّداء، وأمّـا قبل ذلك، فإنّه اسـم غير منصرف، سـواء أمنعزلاً كان عـن سـياق تركيب النّداء، أم داخلاً فيه، ولكن الضّرورة فرضت تنوينه.

وكان فريـق مـن النّحاة يجيز وجهًا آخر في نحو: (يا مطرٌ)، وهـو التنوين مع النّصب (يـا مطرًا)، وهذا قد يعـزّز القول: إنَّ التنوين فيـه هـو للتمكين، يقـول ابن مالك: «إذا اضطرّ شـاعر إلى تنوين المنـادى المضموم جاز بقاء الضّمـة، وهـو الأكثـر، وجاز نصبـه، وهـو الأقيـس؛ لأنَّ البنـاء اسـتحقّ بشـبه المُضْمَر، وقـد ضَعُـف بالتنوين؛ لأنَّ المُضْمَـر لا يُنوَّن، ولكنّـه عارض للضّرورة، فجـاز إلاّ يُعتدَّ به» (ابن مالـك، ٢٠٠١، صفحة ٣\٢٥٢)، أي: إنَّ التنويـن من أمارات كون الاسـم مُعرَبًا، ولهذا فإنّ وجوده في المنادى المعرفة أضعف بناءه، وقرَّبه من حالة الإعراب، والتنوين الـذي يفرّق بين المعرب والمبني هو تنوين التمكين لجأ إليه الشـاعر اضطـرارًا، وهذا قـد يذكّرنا بمـذهب الكوفيّيـن وهو أنّ المنادى المضموم مُعْرَب، لا مبنيّ.

ويـرى يونس بن حبيـب أَنّ التّنوين على

وجــه النصــب يُرجِــع المنــادى إلــى حركته الإعرابيّة وهو بذلك قام بوظيفة إزالة البناء عنه وَجَعلــه معرباً (الاســترابادي، ١٩٧٨، صفحة ١\٣٥١)، والـذي يقوم بهذه الوظيفة هو تنوين التمكين.

وذهب ابن مالك إلى أَنّ الضّم مع التنوين راجح في العلم، وأنّ النصب مع التنوين راجح فــي النكــرة المعيَّنــة؛ لأنَّ شــبهها بالمضمر أَضعــف (ابن مالك، ٢٠٠١، صفحة ٣\٢٥٢). وخالف السيوطيّ مذهب ابن مالك، فاختار عند التنويــن النَّصب في العلم، لعــدم الإلباس فيه، والضّم في النكرة المعينة لكي لا يحدث التباس بالنكــرة غيــر المقصــودة؛ لأنَّه عندئذٍ ســتكون الحركــة هــي الفــارق الوحيد لاســتوائهما فــي التنوين ونَسَــبَ هذا الـرأي لنفســه (السيوطي ج.، ١٩٩٨، صفحــة ٢\٣٢). وعلــى الـرغم مـن كثرة تنويــن المنادى المعرفة، واطِّـراده، فــإنّ قـول المهلهل بن ربيعة: (المبرد، ١٣٨٥ هـ _ ١٣٨٨ هـ، صفحة ٤\٢١٤)

ضربَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ

يا عدِيًّا لقد وقتْك الأواقي

يعــزِّز ما ذهب إليه الســيوطيّ من جهةٍ، ويبيِّــن مــن جهــة أخــرى أنَّ وجــه النّصــب عنــد الاضطرار إلــى التّنوين، يؤيِّــده القياس، والسمــاع كذلك.

وكان ســيبويه ينكر هذا الوجه، وينســبه إلى عيســى بــن عمر، يقول: «وكان عيســى بن عمر يقول: (يا مطرًا)... ولم نسـمع عربيًّا يقوله» (سيبويه، ١٩٧٧، صفحة ٢\٢٠٣).

كذلــك لا يُتَصوَّر أنْ يلجأ الشــاعر المهلهل بــن ربيعة إلى إضفاء معنــى التنكير بقوله: (يا عديًّا)، فلا قصــده، ولا مقتضى الحال الذي قِيل فيــه هذا البيت أو القصيدة يؤيد ذلك، أو يتّســق معه، ثمّ إنّ اســتدلال مَن استدلّ بهذا البيت على أنّ عديّا هو اسـم المهلهـل (المبرد، ١٣٨٥ هـ _ ١٣٨٨ هــ، صفحــة ٤\٢١٤)، يعزّز قصد الشــاعر إلى التعريــف لا إلى أن ينزِّل نفســه منزلة النكرة.

رابعــاً: حرمــان الاســم مــن التنوين (الممنوع من الصرف)

(الصّــرف): هــو التنويــن علــى مذهب المحققيــن، والمقصــود بـ(التنويــن) هنا: تنوين التّمكيــن علــى الرأي المشــهور (الاشــموني، ١٩٥٥، صفحــة ٢\٥٠٦)، والفعــل لا ينــوَّن لثقله، فإذا أشبهه الاسم صار ثقيلا أيضا فحُرم التنوين، وتتحقّق المشابهة بوجود فرعيتين في الاسـم، إحداهمــا ترجع إلى اللّفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، أو بوجود فرعيّة واحدة تقوم مقــام الفرعيّتين، ذلك أنّ الفعل فرع من الاسـم من جهـة اللفظ؛ لأنّه مشتق منه، أمّا في المعنى فــإنَّ الفعل مفتقر فــي إيجاد معنــاه إلى الفاعل، وهــذا لا يكون إلا اســماً، وبنــاء على ذلك، إذا تفرّع بعض الأسماء من غيره فقد أشبه الفعل، وهنــا مكمــن الشّــبه، وموضع القيــاس الـذي يترتّــب عليه شــبهُ في الحكم، وهو منع الاسـم مـن التنوين ميلا إلى التّخفيف بسبب ثقله المبني على أساس المشابهة بالفعل الثّقيل (الاشموني، ١٩٥٥، صفحة ٢\٥٠٧) (الخضري، ١٩٩٨، صفحة ٢\٢٢٥). وانتهى درس النّحويّين إلى:

١ – تقسيم الاسم على منوَّن (منصرف)، وغير منون (غير منصرف)، ولما كان أغلب الأسـماء منصرفًـا فقــد حكمــوا على الاسـم المنصرف اعتمادًا على نظرية الأصل والفرع

بأنّــه أصل، وعلى هذا فأنّهم لم يبحثوا عن علّة تنوينه، بل اهتمّوا بدراســة نــوع التّنوين فيه، وببيان وظيفة كلّ نوع ودلالته، في حين انصبّ جهدهم على دراسة أسباب حرمان الاسم من التنوين، والعلل المانعة من تنوين الاسم.

٢ – ردّ ابــن مضــاء منهــج النّحاة في تعليــل تــرك التنوين في بعض الأسماء؛ لأنّه يقــوم على أســاس القيــاس البعيد، والمشــابهة الضّعيفة، فرأى أنْ يُكتَفى بمعرفة العلل المانعة من التنويــن وأمّا غير ذلــك فَفضْل، ورأى أنّ مــن الأســماء ما هو أشدّ شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء غير المنصرفة، وهي منوَّنة، وضرب أمثلــة توضّــح مذهبــه (القرطبــي، ١٩٧٩، الصفحات ١٣١-١٣٢).

واتّخــذ ابــن جنــي مــن القياس وســيلة لتفســير التنوين فــي الأعلام، فقــد علّل وجود التّنويــن في العَلَم، بوجوده فــي النكرة، بجامع الشّــبه بين العلــم والنّكرة، فــي أنّ كليهما غير مفتقــر إلى علامة لفظية تــدلّ عليه (ابن جني، الخصائص، ١٩٩٩، صفحة ٣\٢٤٣).

أمّــا أن تنــوّن النكرة، فلأنّهــا تقبل ذلك، وعندئــذ يكــون تنوينها إمارة علــى التنكير من جهة انتفائه في المعرفة بكلّ أقسامها عدا العَلَم. وأمّــا التّنويــن فــي العَلَــم، فلا دلالة فيــه علــى التنكير لعدم اتّســاق هذا المعنى مع التّعريف، فيكــون وجوده حينئذٍ اســتكمالا للشّــبه المشار إليه بين النّكرة والعَلَم بحســب مذهب ابن جني، دون إغفال وظيفته الأساسية، كونه للتمكين في تمييز الاســم من غيــره، وفي بيان أصالته في باب الاسمية وتمكنه منها، سواء في ذلك الاسم النكرة والاسم العَلَم.

أمّــا الثِّقَــل فقد يكون مقبــولاً في حــرمان الاســم مــن التّنوين، وأمّا المشــابهة بينه وبين الفعل من جهة التّصرّف، فأمر لا يقلّ تكلُّفا ممّا جــاء به القدماء، يقول الدكتور الجواري: «أما تصريف الاسم بحيث تتغيّر بنيته، فأمر غريب عليــه، بل هــو من خصائص الفعــل وصفاته، وهــذا هو الذي يُظنّ أنّه شــبه الفعل على وجه أدنــى إلى الصــواب، وأكثر قبولاً» (ابن جني، الخصائص، ١٩٩٩، صفحة ١٢٠).

وأيّ غرابــة مثلاً فــي تأنيث ما كان علــى وزن (فَعْلان) على وزن (فَعْلى)، وتأنيث ما كان علــى وزن(أَفْعَل) علــى(فَعْلاء) و(فُعْلى)، نحو: (عطشان) و(عطشى) و(أحمر) و(حمراء)، و(أكبــر) و(كُبرى)، فتأنيــث الصّفة علــى هذه الأوزان قياسيّ، وهذا يعني الاطراد والكثرة. وأين المشابهة الــتي منعت التنوين قريبة كانت أو بعيدة، بين الاسم والفعل في هذه المسألة؟

إذاً يُعــدّ اللّجوء إلــى العامل الصَّوتيّ في تفسير بعض قضايا اللغة، ولا سيّما في المسألة التي نحن بصددها، منهجاً ســليمًا؛ لأنّه الأقرب إلى الواقع اللغويّ. وفــي القرآن الكريم وردت أســماء منوّنة على الرغم مــن توافر علتي منع الصــرف فيهــا، نحو قولــه تعالــى:)ويُطافُ عليهــم بآنيةٍ من فضّةٍ وأكوابٍ كانت قواريرًا* قواريرًا من فضّة(الإنسان١٥–١٦، وقد فسّر النَّحويّــون وجــود التنويــن فــي هذه الأســماء بتفســيرات منها: (قواريرًا) الأولى جاء بدلًا، والثانية كان لأجل الإتباع للأول، أو للضرورة (الزمخشــري، ٥٣٨ هـــ، الصفحات ٤\١٩٥ - ١٩٨)، أو صُرِفت للتناســب (الاســترابادي، ١٩٧٨، صفحة ١\١٠٨).

يتّضــح ممّــا تقــدّم أنّ التنويــن في نحو: (قــواريرًا) له وظيفة صوتيَّة عنــدما يكــون فــي

سياق الكلام المسجوع أو المنظوم، لكنَّه يُسمَّى في الشعر (تنوين الضرورة)، وفي القرآن الكريم (تنوين التناسب)، وسبب الاختلاف في التّسمية مع الاتفاق في الوظيفة ليس بخفي، فهو يُعدّ من مظاهر الاختلاف في النظرة إلى الكلام الفصيح على المستوى الشّعري، وإليه على المستوى القرآني.

إنَّ التّنوين في نحو هذه الأسماء هو للتمكين يؤدّي وظيفة تمييز الاسم من الفعل والحرف، ويذكِّر بحقيقة ان الاسم منصرف في الأصل.

الخاتمة والنتائج

وختامًا يمكن إجمال أهمّ النتائج التي توصَّل إليها البحث، بما يأتي:

١ ـ يصحّ أنْ يكون (التنوين) علامة صوتيَّة، إذا جاز التَّعبير؛ لصلة هذه الظَّاهرة بالواقع النّطقيّ الذي يتمثّل مثلا بوصل الكلام، أو بالوقف عليه.

٢ـ كان للتنوين دور بارز في نشأة الدرس النَّحويّ، وتطوره، الأمر الذي أدّى إلى خَلْقِ نظام متكامل لقواعد اللغة العربيَّة، وتكوين منهج واضح المعالم، اتّسمت به دراسة الصَّوت والنّحو العربيّ.

٣ـ أكّد البحث صلة التَّنوين بالمعنى، ولاسيَّما في الوصف العامل المنون، والمصدر المنوّن، وفي اسم(لا) النافية للجنس، وفي باب(النداء) كذلك.

٤ـ إنَّ فَهْم الدَّرس النَّحويّ للتَّنوين، لم يكن نهائيًّا، فيما يبدو، ذلك أنَّ هذا الدَّرس ترك المجال مفتوحًا لمداومة النظر في هذه الظَّاهرة، فلم يتّفق النَّحاة على وظيفة كلّ نوع من أنواع التَّنوين، أو دلالة كلّ منه، أو تأثيره في الكلام.

المصادر

• القرآن الكريم.

١. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي. (١٩٩٨). شرح جمل الزجاجي. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابراهيم السامرائي. (١٩٨٣). فقه اللغة المقارن. بيروت: دار العلم للملايين.

٣. ابن الجزري. (٨٣٣ هـ). النشر في القراءات العشر. (علي محمد الضباع، المحرر) القاهرة: مطبعة مصطفى محمد.

٤. ابن مضاء القرطبي. (١٩٧٩). الرد على النحاة (المجلد ط١). (محمد ابراهيم البنا، المحرر) القاهرة: دار الاعتصام.

٥. ابو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (١٩٥٤). سر صناعة الاعراب (المجلد ط١). (لجنة من الاساتذة، المحرر) البابي الحلبي.

٦. ابو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (١٩٩٩). الخصائص (المجلد ط٤). (محمد علي النجار، المحرر) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٧. ابو القاسم الزجاجي. (١٩٥٩). الايضاح في علل النحو. (مازن المبارك، المحرر) مصر: مطبعة المدينة.

٨. الاحوص الانصاري الاحوص. (١٣٨٨ هـ). ديوان الاحوص الانصاري. (ابراهيم السامرائي، المحرر) النجف: مطبعة النعمان.
٩. الاشموني. (١٩٥٥). شرح الاشموني على الفية ابن مالك (المجلد ١). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.
١٠. الخضري. (١٩٩٨). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (المجلد ١). (تركي فرحان المصطفى، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
١١. الصبان. (٢٠٠٢). حاشية الصبان على شرح الاشموني. (محمود بن الجميل، المحرر) القاهرة: مكتبة الصفا.
١٢. امرؤ القيس. (١٩٨٤). ديوان امرؤ القيس. (محمد ابي الفضل ابراهيم، المحرر) مصر: دار المعارف.
١٣. جار الله محمود بن عمر الزمرخشري. (٥٣٨ هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
١٤. جرير بن عطية جرير. (١٩٦٩). ديوان جرير بن عطية. مصر: دار المعارف.
١٥. جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي. (١٩٩٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (المجلد ١). (احمد شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
١٦. جمال الدين بن منظور ابن منظور. (١٩٥٥). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
١٧. جمال الدين بن هاشم الانصاري. (١٩٧٢). مغني اللبيب عن كتب الاعاريب (المجلد ٣). بيروت: دار الفكر.
١٨. ذي الرمة. (١٩٧٢). ديوان ذي الرمة. (عبد القدوس ابو صالح، المحرر) دمشق: مجمع اللغة العربية.
١٩. رؤبة بن العجاج العجاج. (١٩٨٠). ديوان رؤبة بن العجاج. بيروت: دار الافاق الجديدة.
٢٠. سعيد بن مسعدة الاخفش. (١٩٧٠). القوافي. (عزة حسن، المحرر) دمشق: مديرية احياء التراث القديم.
٢١. سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط. (٢٠٠٢). معاني القران. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٢. صباح عباس السالم. (١٩٧٥). عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته. بيروت: منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.
٢٣. عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي. (١٩٩٩). الاشباه والنظائر في النحو (المجلد ط١). (محمد عبد القادر الفاضلي، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
٢٤. عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد ابو البركات الانباري. (١٩٦١). الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المجلد ط٤). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) العراق: مطبعة السعادة.
٢٥. عبد الله بن احمد ابن الخشاب.

(١٩٧٢). المرتجل. دمشق: منشورات دار الحكمة.
٢٦. عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي. (١٩٨٨). شرح الحدود النحوية. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
٢٧. عبد الله بن عقيل المصري ابن عقيل. (١٩٦٤). شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. القاهرة: مطبعة السعادة.
٢٨. عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الانصاري. (١٩٧٤). اوضح المسالك الى الفية ابن مالك (المجلد ٦). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) دار الفكر.
٢٩. علي مزهر الياسري. (١٩٧٩). أبو الحسن بن كيسان واراؤه في النحو واللغة. بغداد: دار الرشيد للنشر.
٣٠. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (١٩٧٧). الكتاب (المجلد ٢). القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب.
٣١. فاضل مصطفى الساقي. (١٩٧٠). اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية. القاهرة: المطبعة العالمية.
٣٢. كمال بشر. (١٩٧٩). علم اللغة العام (الاصوات) (المجلد ط٥). مصر: دار المعارف.
٣٣. محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي. (١٩٧٨). شرح الرضي على الكافية. (يوسف حسن عمر، المحرر) طهران: منشورات مؤسسة الصادق.
٣٤. محمد بن عبد الله الطائي ابن مالك. (٢٠٠١). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (المجلد ١). (محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٥. محمد بن يزيد المبرد. (١٣٨٥ هـ _ ١٣٨٨ هـ). المقتضب. (محمد عبد الخالق عضيمة، المحرر) القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر.
٣٦. موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش. (٦٤٣ هـ). شرح المفصل. القاهرة: الطباعة المنيرية.